إِعْرَابُ الْفِعْلِ

أولاً : رَفْعُ الفعلِ المضارعِ

ارْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ تَسْعَدُ

يكون الفعل المضارع مرفوعاً إذا تجرَّد من عامل النصب، وعامل الجزم، (أي: إذا لم يُسبق بحرف ناصب، أو حرف جازم) .

عامل الرفع في الفعل المضارع

اخْتُلِفَ فيه على النحو الآتي :

١- **الفرّاء، والأخفش**: ذهبا إلى أنّ العامل في الرفع هو التَّجرُّد من النواصب، والجوازم . واختار الناظم هذا الرأي .

٢- **البصريون**: يرون أن العامل هو وقوعه موقع الاسم؛ وعللوا ذلك بأن الاسم يقع خبراً، وصِفة، وحالا، نحو: الطالب مجتهدٌ(خب)ونحو: الطالبُ المجتهدُ ناجح(صفة)ونحو: جاء الطالبُ مسرعاً(حال) .

وكذلك الفعل يقع خبراً، وصفة، وحالا، نحو: الطالبُ يجتهد(خبر)ونحو: جاء طالبٌ يجري (صفة)ونحو: جاء الطالب يجري(حال)فوقوعه موقع الاسم كما ترى هو العامل في الرفع .

* ٣- **الكسائي**: العامل هو أحرف المضارعة .

٤- **ثعلب، والزَّجَّاج**: ذهبا إلى أنّ العامل هو مُضَارعته للاسم(أي: مُشَابهته للاسم) . *

ثانياً: نَصْبُ الفعلِ المضارعِ

لَنْ، وكَي،وأَنْ

وحكم الفعل الواقع بعد أَنْ المخفَّفة من الثقيلة

وَبِلَنْ انْصِبْهُ وَكَي كَذَا بِأَنْ لا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ

فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

نواصب الفعل المضارع، هي: لَنْ، وكي، وأنْ المصدريّة، وإذَنْ .

مثال لن: لن أتركَ الصلاةَ أبداً .

مثال كي: جئت كي أتعلَّمَ .

مثال أَنْ: يجب أَنْ تجتهدَ في دروسك .

مثال إذن: إذن أُكرمَك، في جواب من قال لك: سأزورك غداً إن شاء الله .

أشار الناظم بقوله: "لا بعد عِلْمٍ" إلى أنّه إنْ وقعت(أَنْ)بعد فعلٍ يدل على عِلْمٍ(أي: يدلّ على اليقين) نحو: عَلِمَ، تَبَيَّنَ، تَحَقَّقَ، رَأَى بمعنى عَلِمَ، وجب رفع الفعل بعدها؛ لأنها حينئذ تكون (أَنْ)المخفّفة من الثقيلة(أَنَّ)وليست هي أَنْ المصدريّة الناصبة، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾فأَنْ هنا هي المخففة من الثقيلة؛ لوقوعها بعد فعل يدلّ على اليقين(عَلِم) ولذا رُفِع الفعل بعدها، واسمها محذوف، والتقدير: علم أنَّه سيكونُ . ومنه قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ والتقدير: أنّه لا يرجعُ إليهم .

فـ(أَنْ) المخفّفة من الثقيلة ثُنَائِيَّة في اللفظ ثلاثية وَضْعاً، أما (أَنْ) الناصبة فهي ثنائية في اللفظ وفي الوَضْع .
يُشير الناظم بقوله: "والتي من بعد ظنّ فانْصِبْ بها والرَّفع صَحَّحْ" إلى أنّه إنْ وقعت(أَنْ) بعد فعل يدلّ على الظَّنّ، نحو: (ظَنَّ، حَسِبَ، خَالَ) جاز في الفعل بعدها وجهان:

١- **النَّصب**، على اعتبار(أنْ) مصدريّة- وهذا هو الأرجح- كما في قوله تعالى: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ ﴾ .

٢- **الرفع**، على اعتبارها مخففة من الثقيلة، نحو: ظَنَنْتُ أن يقومُ زيدٌ، والتقدير: ظننت أنّه يقوم .

إِهْمَالُ (أَنْ)

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ

مراد الناظم بهذا البيت: أنّ بعض العرب أهمل عمل(أَنْ) المصدريّة فلم ينصب الفعل المضارع بعدها، بل رفعه وإنْ لم يتقدمها عِلْم، أو ظنّ؛ وذلك حملا لها على أختها(ما)المصدريّة؛ لأنهما يشتركان في أنّهما يُقَدَّران بالمصدر؛ فتقول: أريد أَنْ تقومُ، كما تقولُ: عجبت مما تفعلُ .

شروط النَّصب بـ(إِذَنْ)

وَنَصَبُوا بِإِذَنْ الْمُسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ
أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

شروط النصب بإذن، هي:
١- أن يكون الفعل مستقبلا .
٢- أن تكون مُصَدَّرة في جملتها .
٣- أن لا يُفْصَلَ بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم، ولا النافية .
وذلك نحو أن يُقال لك: أنا آتِيك؛ فتقول : إذن أُكرمَك .
فالفعل(أُكرمَ) منصوب بـ(إذن)لأنه يدلّ على المستقبل، وإذن متصدرة الجواب، ولم يُفصل بين إذن وبين الفعل بفاصل، ويجوز النصب إذا كان الفاصل(القَسَمُ، أو لا النافية)فتقول: إذن والله أكرمَك ، إذن لا أخرجَ من البيت .
فإن لم يتحقّق شرط من الشروط السابقة **وجب الرفع** ، فيجب الرفع إن كان الفعل للحال نحو : أن يُقال : أحبُّك؛ فتقول: إذن أظنُّك صادقاً، برفع(أظنُّ)لأن الظنّ للحال .
وكذلك يجب الرفع إن لم تتصدّر الجواب، نحو : أنا إذن أكرمُك .
فإن كان المتقدَّم عليها حرف عطف جاز الرفع، والنصب، نحو: وإذن أكرمُكَ. وهذا معنى قوله: "وانصب وارفعا إذا إذن من بعد عطف وقعا".
وكذلك يجب الرفع إنْ فُصِل بينهما بفاصل غير القسم، ولا النافية، نحو: إذن أنا أكرمُك .

مواضع إظهار أَنْ وجوبا، وجوازاً
ومواضع إضمار أنْ وجوبا
أ- بعد لام الْجُحُودِ، و أَوْ

وَبَيْنَ لا وَلاَمِ جَـرٍّ الْتُزِمْ إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَـةً وَإِنْ عُدِمْ
لا فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَراً وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا
كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ في مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوِ الاَّ أَنْ خَفِي

مواضع إظهار أَنْ وجوباً، وجوازاً

يجب إظهار أَنْ: إذا وقعت بين لام الجر، ولا النافية، نحو: جئتك لِئَلاَ تغضبَ(أي لأَنْ لا تغضبَ)ومنه قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ ﴾ . وهذا معنى قوله: "وبين لا ولام جر...إلى قوله: ناصبة".

***وكذلك يجب إظهارها**: إذا وقعت بين لام الجر، ولا الزائدة، كما في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾(أي: ليعلمَ أهلُ الكتابِ) . *

ويجوز إظهارها وإضمارها: إذا وقعت بعد لام الجر(لام التعليل)ولم تقترن بـ(لا)النافية، أو الزائدة، ولم تُسْبَق بـ(كان)المنفيّة . وهذا معنى قوله: "وإن عدم ... إلى قوله : مضمراً".

فمثال الإظهار جوازاً، قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ .

ومثال إضمارها جوازاً، قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

مواضع إضمار أَنْ وجوباً

١- **إذا وقعت بعد لام الجحود**، وهي المسبوقة بـ(ما كان، أولم يكن) النَّاقصتين، نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾وقوله تعالى:﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾وهذا معنى قوله: **"وبعد نفيٍ كان حتما أضمرا"**.

٢- **إذا وقعت بعد(أو)التي بمعنى حتَّى، أو بمعنى إلاَّ** .فمثال(أو)بمعنى حتى: لأطيعنَّ الله أو يغفرَ لي(أي: كي يغفر لي) وكي مِن معاني حتى، ونحو: لأَذْكُرَنَّ الله أو تطلعَ الشمسُ(أي: إلى أَنْ تطلع الشمسُ)وإلى مِنْ معاني حتى . ومنه قول الشاعر :

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَـالُ إلاَّ لِصَابِرِ

(أي: لأستسهلنَّ الصعب حتى أدركَ المنى) بمعنى: إلى أَنْ أُدركَ المنى .

ومثال(أو)بمعنى إلاَّ: لأكسِرَنَّ القلمَ أو يكتبَ(أي: إلاّ أن يكتبَ فلا أكسِرُه)ومنه قول الشاعر:

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَـاةَ قَـوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيمَا

أي : إلاَّ أَنْ تستقيم فلا أَكْسِرُ كعوبها .

* ٣- **إذا وقعت بعد(حتى)أو بعد(الفاء)السَّبَبِيَّة، أو بعد(واو)الْمَعِيَّة** . وسيأتي بيانها فيما يأتي من الأبيات . *

إضمار أَنْ وجوبا
ب- بعد حَتَّى
وبيان شروط نصب ، ورفع الفعل بعدها

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَـ جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ
وَتِلْـوَ حَتَّى حَـالاً أَوْ مُـؤَوَّلاً بِـهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلاَ

نوع حَتَّى و نْصَبُ الفعل بعدها

حتى: حرف جر . والفعل الواقع بعدها يكون منصوباً بـ(أَنْ)مضمرة وجوبا، نحو: سرتُ حتى أدخلَ البلدَ. فأدخلَ: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً، والمصدر المؤول(أن أدخلَ)في محل جر بحرف الجر حَتَّى.
شرط النصب: أن يكون الفعل بعدها للمستقبل، نحو: سرت حتى أدخلَ البلد، إذا قلتَ ذلك قبل أن تدخل البلدَ، فيكون الدخول مستقبلا. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾فرجوع موسى مستقبل بالنسبة لقولهم.
وشرط الرفع: أن يكون الفعل للحال، أو يكون مؤوّلاً بالحال(أي: حكاية عمَّا مَضى) .
فمثال الحال: سرت حتى أدخلُ البلدَ، إذا قلت ذلك حَالَ دخولك البلد .
ومثال المؤوّل بالحال: سرت حتى أدخلُ البلدَ، إذا قلت ذلك بعد دخولك البلد، وقصدت بقولك هذا حِكَاية دخولك، فكأنك تحكي وتقول: كنتُ سِرْتُ حتى أدخلُها .
* يتضح من هذا المثال: سرت حتى أدخل البلد، أنّ النصب، والرفع في الفعل الواقع بعد(حتى)يكون بحسب الزَّمَان، فإن كان الفعل للمستقبل نصبتَه، وإن كان للحال حقيقةً، أو مؤوَّلاً بالحال رفعتَه. *

إضمار أَنْ وجوبا
ج- بعد الفاء السَّبَبِيَّة، وبيان شروطها

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ
وَالْفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ ما إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

الفاء السَّبَبِيَّة، هي: التي يكون ما قبلها سبباً في ما بعدها.
يُشترط في الفاء السَّببيَّة أن تُسبق بنفي مَحْضٍ، أو طَلَبٍ مَحْضٍ .
فمثال النفي المحض ، قوله تعالى:﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ فيموتوا: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء السَّببيّة المسبوقة بحرف النّفي لا .
ونحو قولك: ما تأتينا فتحدثَنا .
أمَّا الطلب فيشمل: الأمر، والنّهي، والدعاء، والاستفهام، والعَرْض، والتَّحْضِيض، والتَّمَنِّي، والتَّرَجِّي .
فمثال الأمر: ائتني فأكرمَك . ومنه قول الشاعر:

يانـاقُ سيري عَنَقاً فَسِيحَا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

والنهي، نحو: لا تضربْ زيداً فيضربَك، ونحو: لا تهملْ فترسبَ . ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ .

والدعاء، نحو: ربي انْصُرْني فلا أُخْذَلَ. ومنه قوله تعالى:﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ ...﴾ . ومنه قول الشاعر: **رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ**

والاستفهام، نحو: هل تُكرِمَ زيداً فيكرمَك. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ ﴾ .

والعَرْض، نحو: أَلاَ تَنْزِلُ عندنا فتُصيبَ خيراً . ومنه قول الشاعر :

يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فتُبْصِرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

والتحضيض، نحو: لولا تأتينا فتحدِّثَنا . ومنه قوله تعالى:﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ﴾ .

والتَّمني، نحو: ليت لي مالاً فأَصَّدَّقَ على الفقراء. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ﴾ .

حكم الفعل الواقع بعد الفاء السَّبَبِيَّة إذا كان الطلب للتَّرجِّي:

إذا وقع الفعل بعد الفاء السَّببيّة، وكان الطلب للرجَّاء(لعلّ)فحكمه النصب، فيُعامل في ذلك معاملة التَّمَنِّي(ليت) .

وقد أجاز ذلك الكوفيون، وتابعهم الناظم .

ومنه قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾

وذلك في قراءة حفص .

النفي المحض، والطلب المحض:

النفي المحض، هو: النفي الخالص الذي ليس فيه معنى الإثبات .

والطلب المحض، هو: الطلب بالفعل، لا باسم الفعل، ولا بالخبر، ولا بالمصدر .

فإذا كان النفيُّ غير محض وجب رفع الفعل بعد الفاء، نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثُنا، فالمعنى هنا الإثبات لا النّفي؛ وذلك لأن النّفي انتقض بـ(إلا) .

*ومن أمثلة النفي غير المحض: ما تزال تأتينا فتحدثُنا؛ لأن الفعل(زال) يُفيد النّفي ودخلت عليه(ما)النافية، ونَفْي النَّفي إثبات .

وإذا كان الطلبُ بغير الفعل وجب رفع ما بعد الفاء، نحو: صَهٍ فينامُ الناسُ؛ لأن الطلب هنا باسم الفعل(صَهٍ)لا بالفعل .

ومنه: حَسْبُك الحديثُ فينامُ الناسُ؛ لأن الطلب هنا بلفظ الخبر(الحديث)لا بالفعل . ومنه: ضرباً ابنك فيتأدَّبُ؛ لأن الطلب هنا بالمصدر(ضربا)لا بالفعل . *

حكم الفعل الواقع بعد الفاء السَّببيّة

إذا كان الأمر بغير فعل الأمر

وَالأَمْـرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلاَ تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ

مراد الناظم بهذا البيت: أنّ الأمر إذا كان باسم الفعل، أو بلفظ الخبر لم يجز نصب الفعل بعد الفاء السَّببيّة، كما ذكرنا ذلك في الموضوع السابق، ولكن لو حُذِفَتْ(الفاء) جُزِمَ، ولو كان الأمر بغير فعل الأمر، نحو: صَهٍ أُحْسِنْ إليك، ونحو: حسبُك الحديثُ ينمْ أبوك. وهذا معنى قوله: "وجزمه اقْبَلاَ".

إضمار أَنْ وجوبا

د- بعد واو الْمَعِيَّة وبيان شروطها

وَالوَاوُ كَالْفَاءِ إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ كَلاَ تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ

واو المعيَّـة، هـي: التـي تكـون بمعنى(مَعَ)للمُصَـاحَبَة(أي: إنّ مـا قبلهـا، ومـا بعدها يحصلُ فـي وقـت واحـد) فقولك: لا تُهملْ دروسك وتغيبَ، معناه : لا تجمع بين الإهمال والغِياب .

الواو التي بمعنى: المصَاحَبَة(**مَعَ**)يُنصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة وجوباً، وهي كالفاء السَّبَبِيَّة **يُشترط أن يكون ما قبلها نفي محض، أو طلب بالفعل** .

فمثال النفي المحض، قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ .

أمَّا الطلب بالفعل فلم يَرِد منه إلا أربعة أنواع، هي:

١- الأمر، قال الشاعر: **فقلتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إنّ أَنْـدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنـادِيَ دَاعِيَـانِ**

٢- النَّهي، قال الشاعر: **لاتَنْـهَ عن خُلُـقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ عَـارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ**

ومنه قول الناظم: لا تكن جَلْداً وتُظْهِرَ الْجَزَعَ .

٣- الاستفهام، قال الشاعر: **أَلَمْ أَكُ جَـارَكُمْ وَيكُـونَ بَيْـنِي وبَيْنَكُـمُ المـوَدَّةُ والإخَـاءُ**

٤- التَّمنّي، قال تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ .

إذا لم تُفِد(**الواو**)معنى(**مَعَ**)لم يَجُزْ نصب الفعل بعدها ، وهذا مفهوم من قوله: **"إنْ تُفد مفهوم مَعْ"** .

وأما ما ورد في قولهم: (لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن) ففي الفعل الواقع بعد الواو ثلاثة أوجه، هي:

١- **الجزم**، على اعتبار أنّ الواو للعطف؛ فتقول: لا تأكلِ السمكَ وتشربْ اللبن، والمعنى: النهي عن أكل السمك وعن شرب اللبن .

٢- **الرفع**، على اعتبار أنّ(الواو)للاستئناف، ويكون الفعل خبراً لمبتدأ مضمر، تقديره(أنت) فتقول: لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ، والتقدير: وأنت تشربُ اللبن، والمعنى: النهي عن أكل السَّمك، ولَكَ شُرْبُ اللبن .

٣- **النّصب**، على اعتبار أن(الواو)للمعيّة؛ فتقول: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن، والمعنى: النّهي عن الجمع بين أكل السمك، وشرب اللبن في وقت واحد .

مواضع إضمار أَنْ جوازاً
أ- بعد أحرف العطف
الوَاو، وثُمَّ، والفَاء، وأَوْ
وبيان شروطها

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبْهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

مواضع إضمار أن جوازاً:

١- **بعد أحرف العطف الآتية: الواو، وثُمَّ، والفاء، وأو .**

ويُشترط أن يكون المعطوف عليه اسماً صريحا غير مُؤوَّل بفعل(أي: غير مقصود به معنى الفعل) وذلك كالمصدر والعَلَم .

مثال إضمار أَنْ بعد(الواو): <u>ولُبْسُ</u> عَبَاءَةٍ <u>وتَقَرَّ</u> عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ

فالمعطوف عليه(لُبْس)مصدر لا يُقصد به معنى الفعل؛ ولذلك جاز إضمار(أَنْ) بعد حرف العطف(الواو)فَنُصِب الفعل(تقرَّ) .

ومنه قولك: يأبى المؤمنُ الفِرَار ويسلمَ .

ومثال إضمار أن بعد(ثُمَّ): إنِّي <u>وقَتْلِي</u> سُلَيكاً <u>ثُمَّ أَعْقِلَهُ</u> كالثَّورِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ

ومنه قولك: علامةُ المؤمن الاستقامةُ ثم يُداومَ عليها.

ومثال إضمار أن بعد(الفاء): لَوْلاَ <u>تَوَقُّعُ</u> مُعْتَرٍّ <u>فَأُرْضِيَه</u> ما كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِ

ومنه قولك: اجتهادُكَ فتنالَ النجاحَ خيرٌ من كَسَلٍ فَتَحْصُدَ الرسوبَ .

ومثال إضمار أن بعد(أو)قوله تعالى: ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾ .

فالمعطوف عليه في الأمثلة السابقة(لُبس، الفرار، قتلي، الاستقامة، توقّع، اجتهاد، كَسَ، وَحْي)كلّها مصادر ليست بمعنى الفعل؛ ولذلك نُصِبَت الأفعال بعد أحرف العطف المذكورة بـ(أَنْ)مضمرة جوازاً .

أما إذا كان المعطوف عليه مؤولا بالفعل لم يجز النصب بعد أحرف العطف المذكورة، نحو: الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ . فالفعل(يغضب)يجب رفعه؛ لأن المعطوف عليه(الطائر)مؤوّل بالفعل(يطير)فهو واقع موقع الفعل؛ لأن(أل)في الطائر موصولة، والصَّلة حَقُّها أن تكون جملة، والأصل (الذي يطير)فلما جيء بـ(أل)عُدِل عن الفعل يطير إلى اسم الفاعل طائر؛ لأن(أل)لا تدخل إلا على الأسماء .

ومنه قولك: القادمُ فيزادادُ سروري أبي(أي: الذي يَقْدُمُ) .

* ب- **بعد حرف الجر(اللاّم)**بأنواعه الثلاثة، وهي:

١- لام التعليل، قال تعالى: ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾وكما في قولك: جئت لأتعلمَ .

٢- لام العاقبة، قال تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾فآل فرعون لم يلتقطوه ليكون لهم عدوًّا، ولكن هذه هي العاقبة .

٣- اللام الزائدة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ﴾ أي: يريد الله أن يذهبَ)فاللام زائدة للتوكيد . *

حذف أَنْ شذوذاً

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ في سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

حذف أَنْ والنصب بها في غير ما ذُكر من مواضع إضمارها جوازاً، أو وجوباً شَاذٌّ لا يُقاس عليه . ومن ذلك قولهم: مُرْهُ يَحْفُرَها، بنصب(يحفرَ)بأَنْ محذوفة، والتقدير: مُرْهُ أَنْ يحفرَها . وهذا المثال ليس من المواضع التي تُضمر فيها(أَنْ)جوازاً، أو وجوباً، فهو شاذّ لا يُقاس عليه. ومنه قولهم: خُذِ اللصَّ قبلَ يأخذَك(أي: قبلَ أنْ يأخذَك) .

ومنه قول الشاعر: **أَلاَ أَيُّهَذَا الزاجِرِى أَحْضُرَ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى**

فالشاعر نصب الفعل(أحضرَ)بأنْ مضمرة في غير المواضع التي تُضمر فيها(أنْ) جوازاً، أو وجوباً .

واعلم أنّ هذا البيت يُروى بوجهين أحدهما: الرفع، وهي رواية البصريين، وثانيهما: النصب، وهي رواية الكوفيين .

ثالثاً : جَزْمُ الفعلِ المضارعِ

أ- الجزم بالطلب

حكم الفعل الواقع بعد الفاء السَّببيّة إذا حُذِفت الفاء

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ إنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

إذا حُذِفت الفاء السَّببية جُزِم الفعل المضارع الواقع بعدها إذا تحقَّقَ الشرطان الآتيان :

١- أَنْ يُسْبَقَ المضارع بالطَّلَب ، فلا يجوز جزمه بعد النَّفي ؛ فلا تقول: ما تأتينا تُحَدِّثْنا .

٢- أن يُقْصَدَ به الْجَزَاءُ ، وذلك نحو : زُرْني أَزُرْكَ ، ونحو : لا تُهملْ تنجحْ . فالفعل (تنجح) مجزوم بالطَّلب ؛ لأنه وقع جوابا للطلب (لاتهمل) وهو خالٍ من الفاء ، وقُصِد به الجزاء ؛ لأنّ النجاح جزاء لعدم الإهمال .

ومن الجزم بالطلب قوله تعالى : ﴿ ۞قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ ﴾ .

العامل في جزم الفعل الواقع بعد الطلب

في المسألة خلاف على النحو الآتي :

١- **ذهب الجمهور** : إلى أنّ الجازم شرط مقدّر ، هو (إنْ) الشرطية ؛ فقولك : اقرأ تنجحْ ، تقديره : اقرأ فإنْ تقرأْ تنجحْ .

٢- **ذهب الفارسي ، والسَّيرافي ، وابن عصفور** : إلى أنّ الجازم جملة الطلب نفسها ؛ لكونها نائبة عن أداة الشرط .

٣- **ذهب ابن خروف - واختاره الناظم -** : إلى أن الجازم جملة الطلب نفسها ؛ لكونها متضمنة معنى حرف الشرط .

شرط الجزم إذا كان الطَّلَبُ نَهْياً

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ إنْ قَبْلَ لا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

إذا كان الطلب نهيا فلا يجوزُ جزمُ الفعلِ الواقعِ جواباً له إلا بشرط، هو: أنْ يصحَّ في المعنى وقوع(إنْ) الشرطية، و(لا)النافية موقع النهي، نحو: لا تهملْ تنجحْ . فالفعل(تنجحْ)مجزوم بالطَّلب بعد النهي(لا تهملْ)وذلك لأنه يصح في المعنى وقوع إنْ الشرطية، ولا النافية موقع النهي؛ فتقول: إنْ لا تهملْ تنجحْ .

وكذلك في قولك: لا تقتربْ من الأسدِ تَسْلَمْ، يصحّ في المعنى قولك: إنْ لا تقتربْ من الأسد تسلمْ؛ ولذلك لا يجوز الجزم في قولك: لا تقتربْ من الأسدِ يأكلْك، برفع(يأكلُ)لأنه لا يصح في المعنى قولك: إنْ لا تقترب من الأسد يأكلْك .

وأجاز الكسائيّ الجزم؛ لأنه لا يَشترط دخول إنْ على(لا)النافية، فالجزم عنده على معنى الشرط فقط .

ب- الجزم بحروف الجزم

ما يجزم فعلاً واحداً وما يجزم فعلين

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا في الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا
وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيَّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْمَا
وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْمَا كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا

الأدوات التي تجزم فعلا واحدا، هي:

١- **لام الأمر**، وتُسَمَّى(اللاَّم)الطَّلَبِيَّة، وهي حرف يَدُلُّ على الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾أو يدلّ على الدعاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ .

٢- **لا الناهية**، وتَسمّى(لا)الطَّلبيَّة، وهي حرف يدلُّ على النّهي، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾أو يدلّ على الدعاء، كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ .

٣- **لَمْ**، وهي حرف نفي، قال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ .

٤- **لَمَّا**، وهي حرف نفي، قال تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ .

أضف إلى ما سبق: **الجزم بالطّلب**، وذلك إذا وقع الفعل المضارع جوابا للطلب، نحو: اقرأْ تَستَفِدْ، ولا تُهمِلْ تنجحْ . وقد سبق ذِكره.

مواضع التَّشَابُه، والتَّفَارُق بين لَمْ ، ولَمَّا .

يتشابهان في أربعة مواضع ، هي :

١- كلاهما حرف . ٢- كلاهما للنَّفي، والجزم .
٣- يختصان بالمضارع . ٤- يقلبان زمنه إلى الماضي .

ويتفارقان في أربعة مواضع، هي:

١- إنّ النّفي بـ(لَمَّا) يستمرّ انتفاؤه إلى زمن الحال، كما في قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾(أي: إلى الآن لم يذوقوا العذاب)ونحو قولك: لَمَّا أكتبْ(أي: إلى الآن لم أكتبْ) .

* أمّا النّفي بـ(لم)فيكون مستمراً، كما في قوله تعالى:﴿لَمْ يَلِدْ﴾ وقد يكون مُنقطعا، كما في قوله تعالى:

﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ .

٢- إنّ(لَمَّا)تُفيد توقّع ثبوت ما بعدها، فقوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾معناه: إلى الآن لم يذوقوا العذاب، ومِن المتّوَقَّع أنّهم سوف يذوقونه، وقولك: لَمَّا أكتبْ، تُفيد: توقّع حدوث الكتابة بعد ذلك، وأما(لم)فلا تُفيد ذلك .

٣- إنّ المضارع المنفي بـ(لَمَّا)يجوز حذفه، نحو: أكتبتَ الواجب ؟ لَمَّا . (أي: لما أكتب)ولا يجوز ذلك مع(لم).

٤- يجوز أَنْ تُسبق (لم)بإنْ الشرطيّة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ولا يجوز ذلك مع لَمَّا . *

الأدوات التي تجزم فعلين، نوعان: حرف، واسم .

أولا: الحرف:

١- **إنْ**، حرف باتّفاق، قال تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ .

٢- **إذْمَا**، مُختلف فيها-والرَّاجح أنها حرف- نحو قولك: إذما تَقُمْ أَقُمْ، وكقول الشاعر:

وإنَّكَ إذْمَا تَأْتِ ما أنتَ آمِرٌ بـه تُلْفِ مَنْ إيَّاه تَأْمُرُ آتِيَا

ثانياً: الأسماء:

١- **مَنْ**، قال تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ونحو: مَن يَنَمْ مبكراً يستيقظْ مبكراً .

٢- **ما**، قال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ونحو: ما تُقدِّمْ لنفسِك تُجْزَ به .

٣- **مَهْمَا**، مختلف فيها- والراجح أنها اسم- قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ .

ومنه قول الشاعر: **أَغَرَّكِ مِنِّى أنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي وأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ**

٤- **أيّ**، قال تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ . ونحو: أيُّ طالبٍ يجتهدْ ينجحْ .

٥- **مَتَى**، قال الشاعر: **مَتَى تَأتِه تَعْشُو إلى ضَوءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عندها خَيْرُ مُوقِدِ**

ونحو: متى تقمْ أَقمْ .

٦- **أَيَّانَ**، قال الشاعر: **أَيَّانَ نُؤْمِنْك تَأمَنْ غَيرَنا وإذا لم تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرَا**
ونحو: أيَّان تَصُمْ أَصُمْ .

٧- **أَيْنمَا**، قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ومنه قول الشاعر:
صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ في حَائِر أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

٨- **حَيْثُمَا**، قال الشاعر: **حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدَّرْ لك اللَّـ ـهُ نَجَاحاً في غَابِرِ الأَزْمَانِ**
ونحو: حيثما تذهبْ يَرَكَ اللهُ .

٩- **أنَّى**، قال الشاعر: **خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخاً غَيْرَ ما يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ**
ونحو: أنّى تسافرْ تَرَ عجائب قدرة الله .

ما تطلبه أدوات الشرط

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَاباً وُسِمَا

أدوات الشرط التي سبق ذكرها تَقْتَضِي وتطلب فعلين، يُسمَّى الأول شرطاً، والثاني يُسمى جواباً وجزاء؛ فقولنا: مَنْ يجتهدْ ينجحْ . فالفعل(يجتهدْ)فعل الشرط، والفعل(ينجح)جواب الشرط .
ويجب في جملة الشرط أن تكون فعلية، وأما جملة الجواب فالأصل فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسمية، نحو: إن جاء زيدٌ فله الفضلُ .

نوع الفعل في الشرط

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

إذا كان الشرط، والجواب فعلين فيكونان على أربعة أنواع:

١- **أن يكون الفعلان ماضيين**(في محل جزم)كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ونحو قولك: إنْ قَامَ زيدٌ قَامَ عمرٌو .

٢- **أن يكونا مضارعين**، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ ونحو قولك: مهما تُخْفِ يُعْلَمْ .

٣- **أن يكون الشرط ماضيا**(في محل جزم) **والجواب مضارعاً**، كما في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا ..﴾ونحو قولك: إنْ قامَ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو .

٤- **أن يكون الشرط مضارعاً، والجواب ماضيا**(في محل جزم) كما في قوله ﷺ: "مَنْ يَقُمْ ليلةَ القدر إيماناً واحْتِسَاباً غُفِرَ له" .
ومنه قول الشاع: **مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتَ مِنْهُ كالشَّجَا بينَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ**
وهذا النوع الرابع قليل، وخَصَّه الجمهور بالضرورة الشعريّة . وذهب الفراء، وَتَبِعَه الناظم: إلى أنّه جائز نثراً، وشعراً؛ لورود شواهد عليه من النثر، والشعر .

حكم رفع جواب الشرط إذا كان الشرط ماضيًا، أو مضارعاً

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

إذا كان الشرط ماضيًا، والجواب مضارعاً **جاز جزم الجواب، ورفعه** وكلاهما حَسَنٌ؛ فتقول: إن قامَ زيدٌ يقمْ عمرٌو؛ وتقول: إنْ قامَ زيدٌ يقومُ عمرٌو .

ومنه قول الشاعر: **وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي ولا حَرِمُ**

فقد جاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً(يقولُ)والشرط فعل ماضٍ(أتاه) .

أمَّا إذا كان الشرط مضارعاً، والجواب مضارعاً **وجب الجزم**، وما ورد من رفع الجواب فهو ضعيف، كقول الشاعر: **يا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ**

فقد جاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً(تصرعُ)والشرط مضارع مجزوم(يصرعْ)ورفع الجواب في هذه الحالة ضعيف .

اقتران جواب الشرط بالفاء وجوباً

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَاباً لَوْ جُعِلْ شَرْطاً لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

يجب اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً لـ(إنْ)أو غيرها، كالجملة الاسمية(مثلاً)فهي لا تصلح أن تكون شرطاً، فلو جعلتها شرطًا لم تَنْجَعِل(أي لم تصلح) .

المواضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء؛ لأنها لا تصلح أن تكون شرطاً، هي:

١- **الجملة الاسمية**، قال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ونحو: إن تجتهدْ فأنت ناجح .

٢- **الجملة الطّلبيَّة**، كالأمر، والنّهي، والاستفهام . مثال الأمر قوله تعالى :﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ ومثال النَّهي: إنْ تُرِدِ الجنَّة فلا تعصِ الله.

ومثال الاستفهام، قوله تعالى: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم﴾ .

٣- **الجملة الفعلية المنفيَّة بـ(ما، أو لن)**مثال(ما)قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ومثال(لن) قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾.

٤- **الجملة الفعلية التي فعلها جَامِد**، ك(عَسى، ولَيْسَ، ونِعْمَ، وبِئْسَ) .

مثال(عسى): مَنْ يَتُبْ فعسى أن يتوب الله عليه .

ومثال(ليس)قوله ﷺ:"مَنْ غَشَّنا فليسَ مِنَّا" ومثال(نعم، وبئس): إن تَصْدُقْ فنِعْمَ الْخُلُقُ الصَّدْقُ، وإن تكذبْ فبئسَ الْخُلُقُ الكذبُ .

٥- **الجملة الفعلية المسبوقة بـ(قَدْ)**كما في قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ .

٦- **الجملة الفعلية المسبوقة بحرفي التنفيس**(السين، وسوف) .

مثال(السين)قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾.

ومثال(سوف)قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ ﴾ .

٧- **الجملة المسبوقة بـ(كَأَنَّما)**كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾. هذه المواضع تكون **في محل جزم جواب الشرط** . أما إذا كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً فيكون مجزومًا، ولا يجب اقترانه بالفاء، نحو: إن تجتهدْ تنجحْ . فالفعل(تنجح) يصلح أن يكون شرطًا؛ لأنه ليس واحداً من المواضع السابقة، ونحو: إنْ تجتهدْ تَنَلِ الجائزة .

وقوع إذا الفُجَائِيَّة موقع الفاء

وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَهْ كَـ إِنْ تَجُدْ إِذاً لَنَا مُكَافَأَهْ

يجوز إقامة إذا الفجائية مُقام الفاء الواقعة في جواب الشرط، ويُشترط أن تكون جملة الجواب اسميّة، كما في قوله تعالى:﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾وكما في قول الناظم: إن تَجُدْ إذا لنا مكافأة .

حكم الفعل الواقع بعد جواب الشرط

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

إذا وقع بعد جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالواو، أو الفاء جاز فيه ثلاثة أوجه:

١- الجزم بالعطف ٢- الرفع على الاستئناف

٣- النصب بأَنْ مضمرة وجوباً .

وقد قُرئ(بالثلاثة)قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ برفع(يغفر)وجزمه، ونصبه .

وقُرئ بهنَّ قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ . وكذلك رُوي بهنّ قول الشاعر:

فإنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النّاسِ والْبَلَدُ الْحَرَامُ

ونَأخُذْ بعدَه بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ له سَنَامُ

روى بجزم(نأخذ)ورفعه، ونصبه .

حكم الفعل الواقع بين الشرط، والجواب

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا

إذا وقع بين الشرط، والجواب فعل مضارع مقرون بالفاء، أو الواو جاز نصبه، وجزمه . فالجزم على العطف، نحو: إنْ تتقِ اللهَ وتصبرْ فإنّ لك الجنّة . ويجوز(وتصبرَ)بالنصب بأنْ مضمرة(ولا يجوز الرفع على الاستئناف) لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجواب .

ومن وروده بالنَّصب قول الشاعر: **ومَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا ويَخْضَعَ نُوْوِهِ ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أَقَامَ ولا هَضْمَا**

حكم حذف الجواب، وحكم حذف الشرط

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

يجوز حذف جواب الشرط إذا دلَّ عليه دليل، نحو: أنت ظالِمٌ إنْ فعلتَ، فحُذِف الجواب لدلالة(أنت ظالم) عليه، والتقدير: إن فعلتَ فأنت ظَالِمٌ .

وهذا كثير في لسان العرب . ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ...﴾فالجواب محذوف لوجود قرينه تدلّ عليه، والتقدير: فإن استطعت فافعلْ .

وأما العكس وهو حذف الشرط فقليل، وذلك إذا دلّ دليل على حذفه، كما في قول الشاعر:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

الشاهد: إلاَّ يعلُ، فقد حَذَفَ الشاعر فعل الشرط، وذَكَرَ الجواب(يعلُ)وذلك لأن الشرط مفهوم من الكلام، والتقدير: وإلاَّ تطلقْها يَعْلُ مفرقك الحسامُ .

اجتماع الشرط، والقسم وبيان حكم جوابهما

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

الأحكام الخاصَّة بجواب الشرط والأحكام الخاصَّة بجواب القسم

جواب الشرط إما مجزوم، وإما مقرون بالفاء فيكون في محل جزم .

أما جواب القسم فله حالات، هي:

١- إن كان جواب القسم جملة فعلية مُثبتة مُصَدَّرة بفعل مضارع: أُكِّد باللام والنون، نحو: والله لأضربَنَّ زيداً، والله لأجتهدَنّ .

٢- إن كان جملة فعلية مُثبتة مصدّرة بفعل ماضٍ: أُكِّد باللام وقد، نحو: والله لقد قامَ زيدٌ، وكما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾فهذه الجملةُ جوابٌ للقسم الذي في أول السُّورة: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ .

وقد تحذف اللام وقد ، كما في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾فهذه الجملة جواب للقسم الذي في أول السورة:﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾ .

والفعل الذي يقترن باللام وقد معاً هو: الفعل الماضي المتصرَّف، أما الجامد فيقترن باللام وحدها، نحو: واللهِ لعسى زيدٌ أن يقوم، ونحو: واللهِ لَنِعْمَ الرجلُ زيدٌ .

٣- إن كان جملة اسمية: أكّد بـ(إنَّ و اللام)، أو باللام وحدها، أو بـ(إنّ)وحدها، نحو: واللهِ إنّ زيداً لقائمٌ، واللهِ لزيدٌ قائمٌ، والله إنّ زيداً قائمٌ .

٤- إن كان جملة فعلية مَنْفِيَّة فنَفْيُها يكون بـ(ما، أو لا، أو إنْ)نحو: واللهِ ما يقومُ زيدٌ، واللهِ لا يقومُ زيدٌ، والله إنْ يقومُ زيدٌ(أي: والله لا يقوم)فإنْ تأتي للنَّفي، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ .

وكذلك الجملة الاسمية المنفية، نحو: واللهِ ما أنت بصادقٍ، واللهِ إنْ هذا إلا رسولٌ .

هل يجوز اجتماع الشرط، والقسم ؟ وما حكم الجواب في هذه الحالة ؟

نعم . يجوز اجتماع الشرط، والقسم . فإن اجتمعا حُذِفَ جوابُ المتأخَّرِ منهما لدلالة جواب الأول عليه . وهذا هو المراد من البيت؛ فتقول: إنْ قام زيدٌ واللهِ يَقُمْ عمرٌو، فحذف جواب القسم؛ لأنّ القسم متأخَّر، ودلّ عليه جواب الشرط المجزوم(يقمْ) .

وتقول: واللهِ إنْ يقُمْ زيد ليقومنَّ عمرٌو، فحُذِف جواب الشرط؛ لأن الشرط متأخر، ودلّ عليه جواب القسم المؤكَّد باللام(ليقومَنَّ)فالجواب إذاً يكون للمتقدَّم منهما، أما المتأخَّر فيحذف جوابه. هذا الحكم إذا لم يتقدّم على الشرط، والقسم ما يحتاج إلى خبر .

حكم الجواب إذا اجتمع الشرط، والقسم
وتقدّم عليهما ما يحتاج إلى خبر

وَإنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلاَ حَذَرْ

إذ اجتمع الشرط، والقسم وتقدّم عليهما ذو خبر(أي: تقدّم عليهما ما يحتاج إلى خبر كالمبتدأ، أو النّواسخ) فالأرجح أن يكون الجوابُ للشرط مطلقاً(أي: سواء تقدّم، أو تأخّر)ويُحذف جواب القسم؛ فتقول: زيدٌ إنْ نجحَ والله أُكْرِمْه؛ وتقول: زيدٌ واللهِ إنْ نجح أُكْرِمْهُ، فالجواب في المثالين مجزوم؛ لأنه جوابُ الشرط (إنْ)وحُذِفَ جواب القسم؛ وذلك بسبب تقدُّم المبتدأ(زيد)عليهما .

حكم حذف جواب المتأخَّر
إذا لم يتقدّم على الشرط، والقسم ما يحتاج إلى خبر

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

عرفنا أنه عند اجتماع الشرط، والقسم، ولم يتقدّم عليهما ما يحتاج إلى خبر حُذِفَ جوابُ المتأخَّرِ منهما، وهذا الحكم واجب عند الجمهور، أما عند الناظم فهو جائز بكثرة، ويجوزعنده بِقِلَّة: إذا كان الجواب للشرط وتقدّم القسم عليه . وهذا هو مراده من هذا البيت، واستشهد بقول الشاعر:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

فالشاهد: قوله(لا تلفنا)وهو جواب للشرط بدليل جزمه بحذف حرف العلة، والشرط في هذا البيت متأخر، والقسم متقدّم عليه بدليل قوله(لَئِن)فاللام مُوَطِّئَة للقسم، والتقدير: والله لَئِن، فبذلك يكون الجواب للشرط مع أنه متأخَّر، وذلك خلاف ما عليه الجمهور، ويرون أن ذلك ضرورة شعرية .

لَوْ الشَّرْطِيَّةُ، أقسامها

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ وَيَقِلْ إيلاَؤُهَا مُسْتَقْبَلاً لَكِنْ قُبِلْ

أنواع (لو):

تأتي (لو): **شرطية**(غير جازمة)، **وتأتي مصدرية**، وهي الواقعة بعد الفعل (وَدَّ- يَوَدُّ)، كما في قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾وأنكر كثير من النحاة مجيئها مصدريّة .

* **وتأتي للتقليل**، كما في الحديث: "اتَّقُوا النّارَ وَلَوْ بِشِقَّ تَمْرَة" . *

(م)أنكر جماعة من النحاة مجيء لو مصدرية، ويقولون لا تكون لو إلا شرطية . (م)

أقسام لو الشرطية .

(لو) الشرطية قسمان:

١- **شرطية امتناعية**، وهي التي تدخل على الماضي . وهذا هو معنى قوله: **"لو حرف شرط في مُضِيٍّ"**. ولا يليها-غالبا- إلا الفعل الماضي في المعنى، نحو: لو قرأتَ لنجحتَ، والمعنى: امتنع النجاح لامتناع القراءة، فامتنع حصول الجواب لامتناع حصول الشرط؛ ولذا كانت امتناعيّة.

فإن جاء بعدها مستقبل(مضارع)أُوِّلَ بالماضي، كما في قوله تعالى: ﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾ والتقدير: لو أَطَاعكم .

والمشهور أنها: حرف امتناع لامتناع .

ويرى سيبويه أنها: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وهذا المعنى هو الأصح .

٢- **شرطية غير امتناعيّة**، وهي التي تدخل على الشرط في المستقبل، وهو استعمالٌ قليل، وإليه أشار الناظم بقوله: "ويقل إيلاؤها مستقبلا"، نحو: لو يشتدُّ الحرُّ في الصيف أسافرُ إلى بلدٍ باردٍ .

وإنْ وليها ماضٍ أُوِّلَ بالمستقبل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ﴾ فالماضي(لو تركوا)بمعنى المستقبل، فهو مؤوّل بالمضارع، والتقدير : لو يتركون .

ومنه قول الشاعر: **وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ ودُوني جَنْدَلٌ وصَفَائِحُ**
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ أَوْ زَقَا إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

(أي: لو سلَّمتْ ليلى لسلَّمتُ)فالماضي(لو سلَّمَتْ)معناه المستقبل، فهو مؤوّل بالمضارع لو تُسلِّمُ .

لماذا كان رأي سيبويه في معنى لو هو الأصح ؟

اعلمْ أنّ لو تقتضي امتناع شرطها دائماً، وأما جوابها فلا يلزم أن يكون ممتنعاً؛ لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط، نحو: لو طلعت الشمسُ لظهر النور، فامتناع طلوع الشمس ليس بلازم أن يمتنع بسببه ظهور النور، فالنور له أسباب أخرى منها المصباح؛ ولهذا كان قولهم في معنى لو: حرف امتناع لامتناع، ليس بصحيح على كل حال، والصحيح هو قول سيبويه: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، والمعنى: أنه كان سيقع النور ويظهر لو طلعت الشمس .

اختصاصها

وَهْيَ في الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنَّ لَـوْ أَنَّ بِهَـا قَدْ تَقْتَرِنْ

تَخْتَصُّ **لـو** بالدخول على الفعل، وهي بذلك مثل(إنْ)الشرطية في دخولها على الفعل، لكنَّ(لو)تختص بالدخول على(أَنَّ)واسمها وخبرها، نحو: لو أنّ زيداً مسافرٌ لسافرتُ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ .

موضع الخلاف في دخول لو على أنَّ واسمها وخبرها.

اختلفوا في اختصاصها: هل هي باقية على اختصاصها، أو زال عنها الاختصاص ؟

فقيل: هي باقية على اختصاصها(وأنّ واسمها وخبرها)في محل رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير في المثال السابق: لو ثَبَتَ أنّ زيداً مسافرٌ لسافرت، (أي: لو ثبتَ سفرُ زيدٍ لسافرتُ) ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ ...﴾فالضمير(أنتم)في محل رفع فاعل لفعل محذوف .

وقيل: زالت عن الاختصاص(وأنّ واسمها وخبرها)في محل رفع مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: لو أنّ زيداً مسافرٌ ثابتٌ لسافرت(أي: لو سَفَرُ زيدٍ ثابتٌ لسافرتُ)وهذا هو مذهب سيبويه .

حكم المضارع إنْ وقع بعدها

وَإِنْ مُضَـارِعٌ تَلاَهَـا صُرِفَـا إِلَى الْمُضِيّ نَحْوُ لَـوْ يَفِي كَفَى

عرفنا أنّ (**لو**)الامتناعية لا يليها في الغالب إلا ما كان ماضيا في المعنى، وذكر الناظم هنا في هذا البيت: أنه إنْ وقع بعدها فعل مضارع فإنها تَقْلِبُ معناه إلى الماضي، كقوله: لو يفي كفَى(أي: لو وَفَى كفَى)ونحو: لو تجتهدون نجحتم(أي: لو اجتهدتم نجحتم)وكما في قول الشاعر:

لَو يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلاَمَهَا....،(أي: لو سَمِعُوا) .

نوع الفعل في جواب (لو)وبم يقترن جوابها؟

جواب(لو): إما فعل ماضٍ مثبت، أو منفي؛ أو مضارع منفي بـ(لم)فإذا كان جوابها مثبتًا اقترن باللام كثيراً، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَـٰهُ حُطَـٰمًا﴾ ويجوز حذف اللام، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَـٰهُ أُجَاجًا﴾ وإذا كان منفيا بـ(لم) وجب حذف اللام، كما في الحديث: "نِعْمَ المرءُ صُهَيبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه" .

وإذا نفي بـ(ما)فالأكثر حذف اللام، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ويجوز اقترانها باللام، نحو: لو اجتهدتَ لما رسبتَ .

أَمَّا، ولَوْلاَ، ولَوْمَا

أَوَّلاً: أَمَّا

نوعها، وحكم جوابها

أمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا

ما نوع أمَّا؟ وبم فسَّرها سيبويه؟

أمَّا: حرف تفصيل فيه معنى الشرط؛ ولهذا فسَّرها سيبويه بـ: مهما يكُ من شيء. وهي تحتاج إلى جواب مقترن بالفاء وجوبا، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ونحو قولك: أمَّا زيدٌ فمنطلق، والأصل كما فسَّرها سيبويه: مهما يكُ من شيء فزيدٌ منطلقٌ، فقامت(أمَّا)مقام(مهما يك من شيء)فصارت: أما فزيدٌ منطلق، ثم أُخِّرت الفاء إلى الخبر، فصارت: أما زيدٌ فمنطلق .

"وفا لِتلوِ تلوِها وجوبا أُلِفا" يفهم من ذلك: أن جواب(أمّا) يقترن وجوبا بالفاء، وأنه لا يتقدّم على الفاء أكثر من اسم واحد، فلا يجوز قولك: أمّا زيدٌ طعامَه فلا تأكل .

حكم حذف الفاء الواقعة في جواب أمَّا

وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ في نَثْرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

يجوز حذف الفاء نثراً، وشعراً، فأما النثر فتحذف بكثرة عند حذف القول معها(أي: إذا كان الجواب قولا محذوفًا، كقَالَ، يَقُولُ)وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾(أي: فيُقَال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم) .

أمَّا إذا لم يكن الجواب قولًا محذوفًا فحذف الفاء قليل، وذلك كقوله ﷺ: "أمَّا بعدُ ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطا ليست في كتاب الله"، والأصل: أما بعد فما بال رجال .

وأمّا حذفها في الشعر فضرورة، ومن حذفها قول الشاعر:

فَأَمَّا القِتَالُ لاقِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْراً في عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

فحذفت الفاء من جواب أمَّا(لاقتال)مع أنّ الكلام ليس فيه قول محذوف، وذلك للضرورة .

ثانيًا: لَوْلاَ، ولَوْمَا

نوعهما

النوع الأول: حرفا امتناع لوجود

لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا

لولا، ولوما نوعان:

١- حرفا امتناع لوجود ٢- حرفان للتحضيض .

المراد بقوله: "إذا امتناعا بوجودٍ عقدا" : أنَّ(لولا، ولوما)حرفان دالاَّن على امتناع الشيء لوجود غيره، ويلزمان حينئذ الابتداء. وهذا هو معنى قوله: "يلزمان الابتدا" فما بعدهما مبتدأ، والخبر محذوف وجوبًا، تقديره: (موجود)ولابدَّ لهما من جواب، فإن كان الجواب مثبتًا اقترن باللام غالبا، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ونحو قولك: لولا زيدٌ لأكرمتك، ولوما زيدٌ لأكرمتك، أمَّا إنْ كان الجواب منفيا تجرَّد

عن اللام غالبا، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ نحو قولك: لوما زيدٌ ما جاء عمرٌو، ولولا الامتحانُ ما حضرت .

النوع الثاني: حرفان للتَّحْضيض

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلاَّ ألاَّ أَلاَ وَأَوْلِيَنْهَا الفِعْلاَ

أشار الناظم في هذا البيت إلى النوع الثاني لـ(لولا، ولوما)وهو: التَّحْضِيضُ، ويشاركهما في هذا المعنى الأحرف الآتية(هَلاَّ، أَلاَّ، أَلاَ)وتختص بالفعل .

فإن قصدْتَ التحضيضَ(وهو الْحَثُّ على العمل بِشِدَّة)أو قصدت العَرْضَ(وهو الطَّلب بِلِينٍ ورِفْقٍ)كان الفعل بعدها مضارعاً، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾وقوله تعالى: ﴿لَّوْمَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ونحو قولك: هَلاَّ تجتهدون. وهي في هذه الأمثلة للتحضيض .

أما مثال العَرْضُ، فنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ونحو قولك: لولا تسافرُ معي .

أمَّا إنْ قصدت(التَّوْبِيخَ، والتَّنْدِيمَ)كان الفعل بعدها ماضيا، نحو قولك لمن رَسَبَ: هَلاَّ اجتهدْتَ، ونحو قولك لمن سُرِق ماله: لولا حَفِظْتَهُ .

أما قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ... ﴾هي للتحضيض؛ لأن الماضي(نَفَرَ) معناه المستقبل(أي: لِيَنْفِرَ) .

حكم وقوع الاسم بعد أحرف التحضيض

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

قد يقع الاسم بعد أحرف التحضيض فيكون الاسم معمولًا لفعل مضمر(محذوف)أو يكون معمولًا لفعل ظاهر مُؤخَّر عن الاسم. فمثال المضمر، قول الشاعر:

أَلآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونَنِي هَلاَّ التَّقَدُّمُ والقُلُوبُ صِحَاحُ

الشاهد فيه: هلاَّ التقدُّم، فقد جاء بعد حرف التحضيض(هلاَّ)اسمٌ مرفوعٌ، وهو هنا فاعل لفعل محذوف تقديره(وُجِدَ)وليس في البيت فعلٌ يدل عليه، ولكن سياق الكلام يدلّ عليه. ومنه قول الشاعر:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِى ضَوطَرَى لَوْلاَ الكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

فالشاهد: لولا الكميَّ، فقد جاء بعد(لولا)اسم منصوب، وهو هنا مفعول لفعل محذوف، والتقدير: لولا تعدُّون الكميَّ .

أما مثال الفعل الظاهر المؤخّر، فنحو قولك: لولا زيداً ضربتَ. فزيدًا: مفعول مقدَّم لضربتَ .

الإخبار بالَّذِي، والألف واللام

أولًا: الإخبارُ بالَّذِي

مَـا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بالذي خَبَرْ عَنِ الَّذِي مُبْتَـداً قَبْلُ اسْتَقَـرّْ
وَمَـا سِوَاهُمَـا فَوَسَّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَـا خَلَفُ مُعْطِى التَّكْمِلَهْ
نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زيدٌ، فَذَا ضَرَبْتُ زَيْداً كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا

وضع النحويون هذا الباب لامتحان الطالب، وتدريبه في الأحكام النحوية، كما وضع الصَّرْفِيُّونَ مسائل التمرين في القواعد الصَّرفيّة .

- **أراد النـاظم فـي البيـت الأول** بيـان حقيقـة مـا يخبـر عنـه، فَبَـيَّنَ أنـه إذا قيـل لـك: أَخْبِـرْ عـن اسـم مـن الأسـماء بـ(الذي)فمعنى ذلـك أنْ تجعل(الذي)مبتدأ، وتجعل ذلك الاسم خبراً عن الذي؛ لأن الباء في قوله: "بالذي"، بمعنى(عن)فكأنه قال: أخبر عن الذي، وليس المعنى أنْ تجعل(الذي) خبراً عن ذلك الاسم .

وفي البيت الثاني بّين أنّ ما سوى الذي وخبره اجعله متوسطاً بين الذي وخبره، فيكون صِلَة الذي، واجعل الضمير العائد على الاسم الموصول(الذي)عوضا عن ذلك الاسم الذي جعلته خبراً .

وفـي البيـت الثالـث ذكـر مثـالًا للمسـألة، وهـو: الـذي ضـربته زيـدٌ، وهـذا مثـال لمـن قـال لـك: أَخْبِـرْ عن(زيد)مِن(ضربتُ زيداً)فقولنا: أخبر عن زيد بالذي (أي: اجعل زيداً خبراً، واجعل الاسم الموصول الذي مبتدأً) فتقول: الذي ضربته زيدٌ . فالذي: مبتدأ، وزيد: خبره، وجملة ضربته: صلة الموصول الذي، والهاء في(ضربته)ضمير عائد على الذي، وهي(أي: الهاء) خَلَفٌ(عِوَضٌ)عن زيد الذي جعلته خبراً .

مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به

وَبِاللَّـذَيْنِ وَالَّـذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَـاقَ الْمُثْبَتِ

حكم الاسم الموصول إذا كان الاسم المخبر عنه مثنى، أو جمعا

إذا كان الاسم المخبر عنه بالموصول مثنى، أو جمعا فلابد من مطابقة الاسم الموصول للاسم المخبر عنه به.

فإذا قيل لك: أخبر عن الزَّيْدَيْنِ، مِنْ: ضربتُ الزَّيدَينِ، قلت: اللَّذانِ ضربتهما الزَّيدانِ .

وإذا قيل: أخبر عن الزَّيدِينَ، مِن: ضربت الزَّيدِينَ، قلت: الذينَ ضربتُهم الزَّيدُونَ .

وإذا قيل لك: أخبر عن هندٍ، مِن : ضربت هنداً، قلت: التي ضربتُها هندٌ .

شروط الاسمِ الْمُخْبَرِ عنه بالذي

قَبُولُ تَـأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَـا أُخْـبِرَ عَنْهُ هَهُنَـا قَدْ حُتِمَـا
كَـذَا الْغِنَى عَنْـهُ بِأَجْنَبِـيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَـا رَعَوْا

شروط الاسم الْمُخْبَرِ عنه بالذي .

يُشترط في الاسم المخبر عنه بالذي أربعة شروط، هي:

١- **أن يكون قابلا للتأخير**، فلا يُخْبَرُ بالذي عن الاسم الذى له صدر الكلام، كأسماء الاستفهام، والشرط، وما التعجبيَّة، وكم الخبريّة؛ لأن تأخيرها يُخْرِجُها عمَّا لها من وجوب التَّصَدُّر .

٢- **أن يكون قابلا للتعريف**، فلا يُخبر عن الحال، والتمييز؛ لأنهما ملازمان للتنكير، فلا يصحُّ أنْ تجعلَ الضمير مكانهما؛ لأن الضمير ملازم للتعريف، وهما ملازمان للتنكير .

٣- **أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنبيّ**، فلا يُخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يُخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً، كالهاء في: زيدٌ أكرمتُه . فالهاء رابط للجملة الخبرية بالمبتدأ(زيد)فإذا أخبرت عنه(بالذي)وقلت: الذي زيدٌ أكرمته، صار الاسم الموصول بلا عائد، فإذا قلت: الضمير هو العائد، بقي الخبر بلا رابط، وكلاهما لا يصحّ .

ومثل ذلك قولهم في الأمثال: الكلابَ على البقرِ، فلا يجوز أن تقول: التي هي على البقرِ الكلابُ؛ لأنّ لفظ (الكلاب)هنا لا يُستغنى عنه بأجنبيّ؛ وذلك لأن الأمثال لا تُغَيَّرُ .

٤- **أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بمضمر**، فلا يُخْبَرُ عن الموصوف وحده دون صفته، ولا يُخبر عن المضاف وحده دون المضاف إليه، فلا تُخْبِرُ عن(رجل)وحده دون صفته في نحو: أكرمتُ رجلاً صالحاً؛ فلا تقول: الذى أكرمتُه صالحاً رجلٌ؛ لأنك لو أخبرت عنه لوضعتَ مكانه ضميراً، وحينئذٍ يلزم وَصْف الضمير، والضمير لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به .

أما إذا أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك؛ فتقول: الذى أكرمته رجلٌ صالحٌ .

وكذلك لا تُخبر عن المضاف وحده، فلا تُخبر عن(غلام)وحده دون المضاف إليه في نحو: ضربتُ غلامَ زيدٍ؛ لأنك تضع مكانه ضميراً، والضمير لا يُضاف، أما إذا أخبرت عن المضاف مع المضاف إليه جاز ذلك؛ فتقول: الذى ضربتُه غلامُ زيدٍ .

ثانيًا : الإخبار بالألف واللام وشروطه

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلْ كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ البَطَلْ

نوع أل التي يُخْبَرُ بها و شروط الإخبار بها:

نوع(أل)التي يُخْبَرُ بها : أل الموصولة .

ويُشترط لجواز الإخبار بـ(أل)ثلاثة شروط، زيادة على ما سبق ذكره في الإخبار بالذي، وهذه الشروط، هي:

١- **أن يكون المخبر عنه واقعا في جملة فعلية** وهذا هو معنى قوله: "يكون فيه الفعل قد تقدَّما".

٢- **أن يكون ذلك الفعلُ المتَقَدَّمُ مُتَصَرِّفاً** .

٣- **أن يكون مُثْبَتاً**. وإلى الشرطين السابقين أشار الناظم بقوله: "إنْ صَحَّ صَوغُ صلةٍ منه لأل"، ومعنى ذلك: أنه لا بُدَّ للإخبار بالألف واللام أنْ يكون الاسم المخبر عنه واقعًا في جملة فعلية فعلها متصرف مثبت؛ لأنَّ الفعل المتصرف المثبت يصحُّ أنْ يصاغ منه صلة الألف واللام، كاسم الفاعل، واسم المفعول؛ وبناءً على هذه الشروط نعلم أنه لا يصح الإخبار بـ(أل) عن الاسم الواقع في جملة اسمية، ولا الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرَّف(جامد)كِنعْم، وبِئْسَ، ولا الاسم الواقع في جملة فعلية غير مثبتة(منفية)لأنه لا يصح أن يُستعمل منها صلة(أل) .

ومثَّلَ الناظم لما يصحّ الإخبار عنه بـ(أل) بقوله: "كصوغ واقٍ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطَلْ "فالجملة(وقى اللهُ البطلَ)جملة فعليه فعلها(وقى)متصرف، ومُثبت فيصاغ منه اسم الفاعل(وَاقٍ)فإن أخبرتَ عن الفاعل(الله) قلت: الوَاقِي البطلَ اللهُ، وإنْ أخبرت عن المفعول(البطل)قلت: الوَاقِيه اللهُ البطلُ، والتقدير في المثال الأول: الذي وَقَى البطلَ اللهُ، وفي المثال الثاني: الذي وَقَاه اللهُ البطلُ .

حكم الضمير المرفوع بصلة أل

وَإنْ يَكُنْ مَـا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

حكم الضمير المرفوع بصلة أل:

الوصف، وهو اسم الفاعل الواقع صلة(لأل) إنْ رَفَعَ ضميراً فهذا الضمير إما أن يكون عائداً على الألف واللام، أو عائداً على غير الألف واللام . فإن كان عائداً عليها استتر، وإن كان عائداً على غيرها انْفَصَل، نحو: بَلَّغْتُ من الزَّيدَينِ إلى العَمْرِينَ رسالةً، فإنْ أخبرتَ عن التاء في(بلَّغت)قلت: الْمُبَلِّغُ من الزَّيدَينِ إلى العَمْرَيْنِ رسالةً أنا . فاسم الفاعل(المبلِّغ)وقع صلة لأل، ورفع ضميراً عائداً على الألف واللام؛ ولذا وجب استتاره .

وإن أخبرت عن الزَّيْدَينِ)قلت: المبلِّغُ أنا منهما إلى العَمرِينَ رسالةَ الزيدانِ . فالضمير المنفصل(أنا)فاعل مرفوع بالمبلِّغ، وليس عائدا على الألف واللام؛ لأنّ المراد بالألف واللام هنا مُثنى(الزيدان)وهو المخبر عنه؛ ولذا وجب انفصال الضمير فيكون ضميراً بارزاً .

وإنْ أخبرت عن العَمْرِينَ؛ قلتَ: المبلِّغ أنا من الزَّيْدَينِ إليهم رسالةَ العَمْرُونَ؛ وذلك أيضا بإبراز الضمير؛ لأنه ليس عائداً على الألف واللام .

وكذلك يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن(رسالة)فتقول: المبلِّغُها أنا من الزَّيْدَينِ إلى العَمْرِينَ رسالةٌ .

*** س٧- وضَّح كيف يُعرف الضمير أنه عائد على أل، أو عائد على غيرها؟**

ج٧- اعلم أنَّ (أل) تكون نفس الخبر، فإن كان خبرها للمتكلّم فهي للمتكلِّم، وإن كان خبرها لغير المتكلِّم فهي لغير المتكلّم؛ وبناء على ذلك، فقولك: المبلِّغ أنا من الزيدَينِ إليهم رسالةَ العمرون(العمرون)جمع، وهو خبر لأل، وبذلك تكون(أل)أيضاً جمعاً؛ لأنها نفس الخبر؛ ولذلك فإنّ الضمير(أنا)لا يمكن أن يكون عائداً على(أل)لأنّ الضمير للمفرد، و(أل) للجمع؛ ولذا فهو عائد على الخبر: العَمرون(أي: عائد على غير أل) .

الْعَدَدُ

حكم الأعداد من ثلاثة إلى عشرة باعتبار التذكير، والتأنيث وحكم تمييزها

ثَـلاَثَةٌ بِالتَّـاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ في عَدَّ مَـا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ
في الضَّـدَّ جَرِّدْ وَالْمُمَيَّزَ اجْرُرِ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ في الأَكْثَرِ

حكم الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، وحكم تمييزها:

الأعداد من ٣-١٠ تخالف المعدود بها، فإن كان المعدود بها مُذَكَّراً أَدْخَلْتَ(التاء)على العدد دلالة على التأنيث، وإن كان المعدود بها مُؤَنَّثاً حذفتَ(التاء)دلالة على التذكير، نحو: رأيت ثلاثةَ طلابٍ وثلاثَ طالباتٍ . عندي خمسةُ رجالٍ وخمسُ نساءٍ ، اشتريت عشرةَ كُتُبٍ وعشرَ ساعاتٍ .

أما **المعدود بها**، وهو التمييز **فيكون جمعَ قِلَّةٍ مجروراً بالإضافة**، نحو: الصيفُ ثلاثة أَشْهُرٍ، في المسجدِ أربعة أَعْمِدَة .

وأوزان جمع القِلَّة أربعة، هي:

أَفْعِلَةٌ، وأَفْعُلٌ، وفِعْلَةٌ، وأَفْعَالٌ . فإن كان للمعدود جمع قِلَّة، وكَثرة فالأكثر إضافة العدد إلى جمع القِلَّة، كما في الأمثلة السابقة، ويقلُّ قولك: الصيف ثلاثة شُهُورٍ. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ فأُضيفت(ثلاثة)إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القِلَّة، وهو(أَقْرَاء)واسْتُعْمِلَ جمع الكثرة في الآية السابقة؛ لأن جمع القِلّة(أقراء)قليل الاستعمال. فإن لم يكن للمعدود إلا جمع كثرة تعيَّن إضافته إليه، نحو: ثلاثة رجالٍ، ونحو: أربعة كُتُبٍ .

ما الذي يُفهَم من قوله: "ما آحادُه مذكَّره : ؟

- يفهم أنَّ الْمُعْتَبَرَ تذكير الواحد وتأنيثه، لا تذكير الجمع وتأنيثه؛ فتقول: ثلاث حقائب، وأربعة فنادق، وذلك لأنّ المفرد في المثال الأول مؤنث، وهو(حقيبة)وفي الثاني المفرد مذكّر، وهو(فُنْدُق)ومنه قوله تعالى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾فسبع: مذكَّر، وثمانية: مؤنَّث؛ ذلك لأن مفرد ليالٍ: ليلة، ومفرد أيَّام: يوم .

إذاً فالذي يُعْتَدُّ به هو المفرد لا الجمع .

حكم العددان مائة، وألف باعتبار التذكير، والتأنيث وحكم تمييزها

وَمِـائَةً وَالأَلْفَ لِلْفَـرْدِ أَضِفْ وَمِـائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ

حكم العددان مائة، وألف باعتبار التذكير والتأنيث، وما حكم تمييزهما:

العددان مائة، وألف يبقيان على لفظهما، لا يتغيران مع المعدود بهما سواء كان مذكراً، أم مؤنثاً؛ تقول: في الفصلِ مائةُ طالبٍ ومائةُ طالبةٍ. وتقول: وَصَلَ مكةَ ألفُ حاجٍّ وألفُ حَاجَّةٍ . أما تمييزهما **فهو مفرد مجرور بالإضافة**، كما في الأمثلة السابقة .

وورد إضافة(مائة)إلى الجمع قليلا - وهذا هو معنى قوله: "ومائة بالجمع نزراً قد رُدِفْ"، ومثال ذلك قراءة حمزة ، والكسائي: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ بإضافة مائة إلى سنين(مائةِ سنينَ) .

والخلاصة: أنَّ العدد المضاف على قسمين :
١- ما لا يُضاف إلاّ إلى جمع، وهو الأعداد من ٣ إلى ١٠ .
٢- ما لا يُضاف إلاّ إلى مفرد، وهو: مائة وألف، وتثنيتهما؛ تقول :
مائتا كتابٍ، وألفا رَجل . وأما إضافة مائة إلى الجمع فقليل .

أحكام العدد المركَّب باعتبار التذكير ، والتأنيث
واللغات في شِينِ عَشْرَة

وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ مُرَكَّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ وَالشَّينُ فِيهَا عَنْ تمَيمٍ كَسْرَهْ
وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا
وَلِثَلاَثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

أحكام العدد المركَّب:
العدد المركَّب قسمان، هما :
١- العددان:١١- ١٢**حكمهما**: يطابقان المعدود بهما في التذكير، والتأنيث؛ تقول: نجح أحدَ عَشَرَ طالباً وإحدى عَشْرةَ طالبةً، سافر اثنا عشَرَ رجلاً واثنتا عَشْرَةَ امرأةً . وقد أشار الناظم إلى(أحدَ عشرَ)في البيتين الأول، والثاني - وسيأتي بيان(اثني عشر)في الأبيات التالية لِهذه الأبيات- وأشار أيضاً إلى أنَّ بني تميم يكسرون حرف الشّين في التأنيث؛ فيقولون(عَشِرَة)والأفصح التسكين وهو لغة الحجا، وبعضهم يفتحها .
٢- الأعداد من ١٣ إلى ١٩ **حكمها**: يخالف جزؤها الأول، وهو مِنْ(٣- ٩)المعدود، أما جزؤها الثاني(١٠)فَيُطابق المعدود؛ تقول: نجح ثلاثةَ عَشَر طالباً وثلاث عَشْرة طالبةً، سافر خمسة عشر رجلاً وخمس عشْرةَ امرأةً .
وهذا هو ما أشار إليه في البيتين الأخيرين؛ فقوله: "ومع غير أحد وإحدى ما معهما فعلت فافعل قَصْدا"(أي: افعلْ في العشرة ما فعلته مع(١١و ١٢)من التذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث وفي البيت الأخير ذكر أنّ لثلاثة وتسعة وما بينهما من الأعداد "إن رُكِّبا ما قُدِّما"(أي: لها الحكم الذي تقدّم ذكره في الإفراد، وهو مخالفة المعدود في التذكير، والتأنيث) .

حكم العدد المركَّب(١٢)باعتبار التذكير، والتأنيث
وحكم الأعداد المركَّبة باعتبار الإعراب، والبناء

وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرَا اثْنَيْ إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ وَالْفَتْحُ فى جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

حكم العدد المركَّب اثني عشر:
سبق الإشارة إلى حكمه، وهو: أنه يطابق المعدود في التذكير، والتأنيث؛ فتقول: جاء اثْنَا عَشَرَ طالباً، وجاءت اثْنَتَا عَشْرَةَ طالبةً .

الحكم الإعرابي للأعداد المركَّبة :

الأعداد المركبة **حكمها**: **البناء**، فهي مبنية على فتح الجزأين؛ تقول: جاءني أحدَ عشرَ طالباً، ورأيت ثلاثَ عشرةَ طالبةً، وذهبت إلى خمسةَ عشرَ رجلاً . فالأعداد المركَّبة كُلُّها مبنيّة على الفتح صَدْرُها، وعَجُزُها؛ يُستثنى من ذلك(اثنا عشر، واثنتا عشرة)فإن صدرهما(اثنا، واثنتا)يعرب إعراب المثنى، رفعا بالألف، ونصبا وجرًّا بالياء، وأما عجزهما فيُبنى على الفتح؛ فتقول: جاء اثنا عشرَ رجلا واثنتا عشرةَ امرأة، ورأيتُ اثني عشرَ رجلاً واثنتي عشرةَ امرأة، ومررت باثني عشرَ رجلا واثنتي عشرةَ امرأةً .

حكم ألفاظ العقود باعتبار التذكير، والتأنيث وحكم تمييزها

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَا بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

حكم ألفاظ العقود، و حكم تمييزها :

ألفاظ العقود: وهي الأعداد المفردة مِنْ: عشرين ... حتى تسعين- تكون بلفظ واحد للمذكر، والمؤنث .

وتمييزها لا يأتي إلا مفرداً منصوباً، نحو: في الفصل ثلاثون طالباً، في المدرسة خمسون طالبةً، جاء سبعون رجلاً وثمانون امرأةً .

وتكون ألفاظ العقود معطوفة إذا ذُكِرَ قبلها النَّيِّف، وهو الأعداد من (٣ - ٩) تقول: جاءني ثلاثة وعشرون رجلاً وثلاث وعشرون امرأة، نجح واحد وعشرون طالباً وإحدى وعشرون طالبةً .

ويتلخّص مِنْ كُلِّ ما سبق أن أسماء العدد أربعة أقسام: مضافة، ومركّبة، ومفردة، ومعطوفة .

حكم تمييز العدد المركّب

ومَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَّيَنْهُمَا

حكم تمييز العدد المركَّب، كتمييز ألفاظ العقود **يكون مفرداً منصوباً**، نحو: جاء أحدَ عشَرَ رجلاً وإحدى عشرةَ امرأةً، نجح ثلاثةَ عشرَ طالباً وأربعَ عشرةَ طالبةً .

حكم إضافة العدد المركب إلى غير تمييزه وبيان حكمه الإعرابي

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

- يجوز إضافة العدد المركب إلى غير تمييزه؛ تقول: هذه خمسةَ عَشَرَكَ، وأحدَ عشرَ زيدٍ . فـ(كاف المخاطب، وزيد) مضاف إليه ، وهما ليسا التمييز . ويُستثنى من ذلك(اثنا عشر)فإنه لا يُضاف؛ فلا يُقال: اثنا عَشَرَك؛ لأن(عشر)فيها بمنزلة النون من المثنى، وهذه النون لا تجتمع مع الإضافة .

(م) واعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير تمييزه وجب ألاَّ تَذْكُرَ التمييز بعد ذلك أصلا .

الحكم الإعرابي للعدد المركَّب المضاف إلى غير تمييزه ؟

- له ثلاثة أحكام ، هي :

١- **بَقَاءُ البِنَاءِ بفتح الجزأين**؛ تقول: هذه خمسةَ عشرَك، ومررت بخمسةَ عشرَك . وهذا معنى قوله "يبقَ البنا" وهو الأكثر . وهو رأي البصريين .

٢- **بقاء الصدر على البناء، وإعراب العَجُز على أنه مضاف إليه**؛ تقول: هذه خمسةَ عشرِك، ومررت بخمسةَ عشرِك. وهذا معنى قوله: " وعَجُز قد يُعرب ".

٣- **إعراب الصدر بحسب العوامل ، ثم يُضاف الصدر إلى العَجُز .**

وقد جوَّز ذلك الكوفيون، ورفضه البصريون؛ تقول: زارني خمسةُ عشرِك، باعتبار(خمسة)فاعل وهو مضاف، وعشرِ: مضاف إليه مجرور .

(م) هل تختصّ الإضافة إلى غير التمييز بالعدد المركَّب فقط ؟

ج١١- العدد مطلقا قد يضاف إلى غير تمييزه سواء أكان مفرداً، نحو: ثلاثةُ زيدٍ، وثلاثتنا، ونحو: عشروك، وعشرو زيدٍ، أم كان مركبا ما عدا(اثنى عشر)كما علمت .

صياغة العدد مِنْ ٢- ١٠ على وزن فَاعِل

وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ
وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا

يُصاغ العدد من اثنين إلى عشرة على وزن(فَاعِل)كما يُصَاغ اسم الفاعل من(فَعَلَ)فكما تقول: ضاربٌ من الفعل ضَرَبَ؛ تقول أيضا في العدد: ثانٍ، وثَالِث، ورَابِع...إلى عَاشِر، بلا تاء في التذكير، وبتاء في التأنيث: ثانِية، وثَالِثة، ورابعة...إلى عَاشِرة. أمَّا وَاحِد فهو اسم وُضِعَ على فَاعِل من أوّل الأمر.

حَالاَتُ فَاعِل المصوغ من العدد وأحكام كلَّ حَالَة

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِى تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيَّنِ
وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

للفاعل المصوغ من العدد حالتان :

١- **أن يكون مفرداً**؛ فيُقال: ثانٍ، وثانية، وثالث، وثالثة. ويكون معناه: الاتِّصاف بالعدد فقط، نحو: سأزورك في الساعةِ الثانيةِ، ونحو: افتح الصفحةَ الخامسةَ .

٢- **أن يكون غير مفرد**، وفي هذه الحالة، له استعمالان:

أ-أن يُستعمل مع ما اشتق منه(أي: إنه واحد مما اشْتُقَّ منه وبعضٌ منه) .

والحكم هنا: أنه يجب إضافةُ فاعلٍ إلى ما بعده (أي: إضافته إلى ما اشتُق منه)فتقول: ثانِي اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة؛ وتقول في المؤنث: ثانية اثنتين، وثالثة ثلاثٍ، ورابعة أربعٍ...وهكذا إلى عاشرة عَشْرٍ . ومنه قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ والمعنى: أحد اثنين، وأحد ثلاثةٍ . وهذا هو مراده بالبيت الأول .

ب- أن يُستعمل مع ما قَبْلَ ما اشتقّ منه(أي: إنه يجعل ما هو أقلّ عددٍ مُساويا الأكثر)**والحكم هنا**: يجوز وجهان:

الوجه الأول: إضافة فاعلٍ إلى ما بعده؛ فتقول: ثالثُ اثنين، ورابعُ ثلاثةٍ، وعاشرُ تسعةٍ؛ وفي التأنيث: ثالثةُ اثنتين، ورابعةُ ثلاثٍ، وعاشرةُ تسعٍ .

الوجه الثاني: تنوين فاعلٍ ونصب ما بعده؛ فتقول: ثالثٌ اثنين، ورابعٌ ثلاثةً، وعاشرٌ تسعةً؛ وتقول في التأنيث: ثالثةٌ اثنتين، ورابعةٌ ثلاثاً، وعاشرةٌ تسعاً .

ومعنى(ثالث اثنين)أنه جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة .

ومعنى(رابع ثلاثة)أنه جاعل الثلاثة بنفسه أربعة...وهكذا .

وهذان الوجهان هو مراده بالبيت الثاني(أي: إذا أردت بالعدد المصوغ من فاعل جَعْلَ ما هو أقلُّ عدداً مساوياً ما فوقه فاحْكم له بحكم اسم الفاعل مِن جواز إضافته إلى مفعوله، وتنوينه، ونصبه)وأشار إلى اسم الفاعل، بقوله : (جَاعِل) .

أحكام صياغة فاعل من العدد المركّب

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِى يَفِي
وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَ وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

سبق أنه يُبنى فاعل من اسم العدد على وجهين؛ **أحدهما**: أن يكون مراداً به بعض ما اشتقّ منه، نحو: ثاني اثنين، **وثانيهما**: أنْ يُراد به جَعْل الأقل مساويا ما فوقه، نحو: ثالث اثنين .

وذكر الناظم هنا أنه إذا أُريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول–وهو أنه بعض ما اشتقّ منه- **فحكمه**: يجوز فيه ثلاثة أوجه:

١- أن تجيء بتركيبين، صدر التركيب الأول(فاعل، أو فاعلة) وعجزه(عشر، أو عشرة)والتركيب الثاني، هو: العدد المركّب، نحو: أحد عشر، إحدى عشرة، اثنتا عشرة، ... وهكذا، وتكون الكلمات الأربع مبنيّة على الفتح؛ فتقول في التذكير: ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، وهكذا إلى: تاسعَ عشرَ تسعةَ عشرَ؛ وتقول في التأنيث: ثالثةَ عشرةَ ثلاثَ عشرةَ، وهكذا إلى: تاسعةَ عشرةَ تسعَ عشرةَ. وهذا ما أشار إليه في البيت الأول .

٢- أن تكتفي بصدر التركيب الأول، وهو(فاعل، أو فاعلة)وتحذف عجزه(عشر، أو عشرة)ويُضاف الصدر إلى التركيب الثاني ، وهو العدد المركّب؛ فتقول: هذا ثالثُ ثلاثةَ عشرَ، وهذه ثالثةُ ثلاثَ عشرةَ؛ فيعربُ(ثالث)بحسب العوامل، وهو مضاف، والتركيب مضاف إليه مبني على فتح الجزأين. وهذا ما أشار إليه في البيت الثاني . والمراد بقوله: بحالتيه(أي: التذكير، والتأنيث) .

٣- أن تكتفي بالتركيب الأول فقط، ويبقى على بناء الجزأين، نحو: هذا ثالثَ عشرَ، وهذه ثالثةَ عشرةَ . وهذا ما أشار إليه بقوله: "وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه ".

ولا يُستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني، وهو: أنْ يُراد به جعل الأقل مساويا ما فوقه؛ ولذلك لم يذكره الناظم . وهذا ما ذهب إليه الكوفيون، وأكثر البصريين .

أشار الناظم بقوله : "وقبل عشرين...إلى قوله: يُعتمد" إلى أنّ: فاعل المصوغ من العدد يُستعمل قبل العقود فتكون العقود معطوفة عليه، وذلك في حالتي التذكير، والتأنيث؛ فتقول: الحادي والعشرون، والحادية والعشرون،...وهكذا إلى: التاسع والتسعين . وهذا معنى قوله : "وبابه" (أي من العشرين إلى التسعين)وأما قوله: "واو يُعتمد" فهو يُشير إلى العطف بينهما بحرف العطف(الواو)ولا يجوز حذف الواو؛ فلا يُقال: حادي عشرين .

كِنَايَاتُ العَدَدِ

أولا : كَمْ الاسْتِفْهَامِيَّةُ وحكم تمييزها

مَيِّـزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَـا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا
وَأَجِـزْ أَنْ تَجُـرَّهُ مِنْ مُضْمَـرَا إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَـرَا

ما نوع كم الاستفهامية ؟ وما حكم تمييزها ؟

كم الاستفهامية: اسم، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها، نحو: بكم ريالٍ اشتريت القلم ؟ ومنه قولهم: على كمْ جِذْعٍ سَقَفْتَ بيتَك ؟ وهي اسم لعددٍ مُبهم، ولابدَّ لها من تمييز، وتمييزها كتمييز عشرين يكون: مفرداً منصوباً، ويجوز جرّه بـ(مِنْ) مضمرة، وذلك إذا سُبقت كم بحرف جر، نحو: بكم ريالٍ اشتريت هذا ؟ والتقدير: بكم مِنْ ريالٍ، كما يجوز النصب: بكم ريالا ؟ فإن لم يدخل على كم حرف جر وجب نصب التمييز، نحو: كم يوماً صُمْتَ ؟ وقد يحذف التمييز إذا دلّ عليه دليل ، نحو : كم صُمت؟ (أي: كم يوماً صُمت؟)ونحو: كم ثمنُ هذا؟ (أي: كم ريالا ثمنه ؟) .

ثانيا : كم الْخَبَرِيَّةُ، وكَأَي، وكَذَا دلالاتها، وحكم تمييزها

وَاسْتَعْمِلَنْهَـا مُخْبِراً كَعَشَـرَهْ أَوْ مِـائَةٍ كَكَمْ رِجَـالٍ أَوْ مَرَهْ
كَكَمْ كَأَي وَكَـذَا وَيَنْتَصِـبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

علام تدلّ كم الخبرية، وكأيٍّ، وكذا ؟ وما حكم تمييزها ؟

تستعمل كم الخبرية: للدلالة على التكثير(أي: تكثير عَددٍ مُبهم الجنس والمقدار)ومثلها في الدلالة على التكثير: كأيٍّ، وكذا .

وتمييز(كم) الخبرية يكون جمعاً مجروراً بالإضافة مثل تمييز(العشرة)أو يكون مفرداً مجروراً بالإضافة كتمييز(مائة)تقول: كم بيوتٍ ملكتَ، وكم ريالٍ أنفقت، والمعنى: كثيراً مِن البيوت ملكتَ، وكثيراً من الريالات أنفقتَ .

ويجوز جرُّ تمييزها بـ(مِنْ)كما في قوله تعالى:﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً ﴾ .

أما تمييز(كأيّ)فالأكثر جرُّه بـ(مِنْ) ويجوز نصبه .

فمثال جرّه قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ ﴾ومثال نصبه: كأيَّ رجلاً رأيتَ .

وأمَّا تمييز(كذا)فالأرجح نصبه، ويجوز جرّه قليلا بالإضافة، أو بـ(منْ)مُضمرة . فمثال النصب: رأيت كذا رجلاً، ومثال الجر: في المصنع كذا عاملٍ.

وتُستعمل كذا مفردة- كما في المثالين السابقين- وتستعمل مركّبة، نحو: ملكتُ كذا كذا ريالاً(وذلك كناية عن أحد عشر إلى تسعة عشر) وتُستعمل معطوفا عليها، نحو: عندي كذا وكذا درهماً(وذلك كناية عن واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين) .

ولا تأتي(كذا)في صدر الكلام، أمَّا(كم)بنوعيها، وكأيٍّ فلها صدر الكلام؛ فلا تقول: ضربت كم رجلاً، ولا تقو: رأيت كأي رجلاً .

ما أوجه الاتَّفاق والاختلاف بين كم الاستفهامية، وكم الخبريّة ؟

- **يتَّفقان في أمور**، هي:

١- أنهما كنايتان عن عدد مبهم . ٢- مبنيتان على السكون .

٣- ملازمتان للصدارة، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف، وحرف الجر .

ويختلفان في أمور، هي:

١- أن تمييز الاستفهامية مفرد منصوب، وقد يجرّ بـ(مِنْ) مقدّرة إذا جُرَّت(كم) بحرف جر، أما الخبرية فتمييزها جمع مجرور، أو مفرد مجرور، ولا يدخل عليها حرف جر .

٢- الاستفهامية تدل على الطَّلب، وتحتاج إلى جواب، أما الخبرية فتدلّ على الإخبار عن عدد كثير، ولا تحتاج إلى جواب .

٣- الاستفهامية لا تحتمل التصديق والتكذيب، أما الخبرية فتحتمل التصديق والتكذيب .

.